



أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الرائد شؤون صحفونية

2018/03/20م

جدول المحتويات

- 3 هجوم ضد السلطة
- 4 يهودي ليبي يتحدث اللغة العربية بطلاقة قد يصبح رئيس وزراء "إسرائيل" القادم
- 6 "عربي21" ترصد أبرز ردود الفعل الإسرائيلية على خطاب عباس
- 7 بماذا علقت "إسرائيل" على خطاب عباس.. إليك أبرز الردود
- 8 خبير في الشأن الإسرائيلي: خلافة نتنياهو مفتوحة على احتمالات عديدة
- 11 إسرائيل تطبق عملياً "صفقة القرن" بشكل أحادي في الضفة



بيت لحم - معا - 2018/3/19

هاجم السفير الأمريكي في إسرائيل ديفيد فريدمان، السلطة الفلسطينية لعدم استنكارها العمليات الأخيرة التي أدت إلى مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين في شمال الضفة الغربية والقدس. وقال فريدمان على حسابه في تويتر إنه يشعر بالصدمة، وكتب: "إسرائيليون يقتلون بوحشية والسلطة الفلسطينية لا تستنكر (..) هي تحافظ على صمتها حيال موجة الإرهاب الأخيرة التي قتل خلالها ثلاثة يهود".

وأضاف فريدمان أنه يلصي من أجل عائلات القتلى الإسرائيليين. بدوره تطرق أمس المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط جيسون جرينبلات لعملية الدهس في شمال الضفة الغربية، قائلا: إن العمليات الإرهابية والثناء الذي يتلقاه منفذوها من حماس يمنع تحقيق السلام والإزدهار للشعب الفلسطيني".

بدوره هاجم رئيس إسرائيل ريوفين ريفلين السلطة الفلسطينية في أعقاب عملية الطعن أمس في القدس، واتهمها بأنها ترعى "الإرهاب" وتدفع "للقنلة" وتشجع التحريض، وبتعاونها مع "الإرهاب" تحولت إلى عدو لإسرائيل والعالم الحر كله، بحسب زعمه.



يواجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، تحقيقات في قضايا فساد، الأمر الذي يثير تساؤلات حول شخصية الخليفة المرتقب، في حال ثبات تلك التهم.

تناول تقرير لوكالة "بلومبيرغ" فرص موشيه كحلون، وزير المالية في حكومة بنيامين نتانياهو، بأن يصبح رئيس الوزراء القادم، في حال استقالة بنيامين نتانياهو، وذلك بفضل إنجازاته الاقتصادية، ودعمه لطبقات المجتمع الفقيرة والمتوسطة.

ويبلغ كحلون من العمر 57 عام، وهو ابن لعائلة مكوّنة من سبعة أطفال، هاجرت من ليبيا سنة 1949. وبدأ كحلون العمل في سن الرابعة عشر بصيد الأسماك صباحاً لدعم عائلته، ومن ثم ترك المدرسة ليشغل في أعمال البناء وورشات الحديد في إحدى المستوطنات.

وأضى خمس سنوات في الخدمة العسكرية قبل افتتاحه لمتجر متخصص ببيع قطع غيار السيارات. وعاد كحلون في الثلاثينيات من عمره، للدراسة مجدداً، وحصل على شهادة في القانون والعلوم السياسية، قبل أن يلتحق ببرنامج للإدارة من مدرسة "هارفارد للأعمال".

دخل كحلون المعترك السياسي، وأصبح وزيراً للاتصالات، حيث سنّ قوانين خاصة متصلة بقطاع الهواتف المتحركة، ساهمت في تخفيض فواتير المستخدمين بنسبة وصلت إلى 90 في المئة منذ العام 2009 بحسب ما جاء في التقرير.

وعين بعد ذلك وزيراً للمالية، حيث عمل على تحسين الاقتصاد الإسرائيلي، ورفع معدلات النمو، وتخفيض نسبة البطالة، وزيادة الرواتب.

وخصّصت وزارة المالية التي يرأسها في نوفمبر الماضي، مبلغ 291 مليون دولار لبناء مساكن للمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة في خطة تمتد لخمس سنوات، وهو واحد من بين مشاريع كثيرة قام كحلون بدعمها منذ تسلمه الوزارة في عام 2015.

وبالرغم من كونه نجماً صاعداً في حزب الليكود، إلا أن كحلون شعر بأن الحرس القديم سيعرقلون السياسات والاستراتيجيات التي يدعمها، لذا انشق عن رئيس الوزراء في 2012 ليؤسس حزبه الخاص "جميعنا"، والذي لديه عشرة مقاعد في الكنيست.



ونقلت "بلومبيرغ" عن كحلون قوله حول تركه لليكود: "كنت واحداً من أكثر قادة الليكود شعبيةً، وكان باستطاعتي الاستمرار بذلك، إلا أنني وجدت نفسي أمام خيارين، إما البقاء وبيع قيمي، أو أخذ فرصة لاحتفظ بها، واخترت ذلك".

ويأتي الملف الفلسطيني في طليعة المواضيع الهامة التي ينبغي لكحلون، والذي يجيد التحدث بالعربية، التعامل معها، في حال فوزه بمنصب رئاسة الوزراء، إلا أن كثيرين يعتقدون بأنه لا يمكن الوثوق به، نظراً لأن وجهات نظره لا تختلف كثيراً عن التيار الرئيسي للفكر اليميني.

وبخلاف ذلك الاعتقاد، صرّح كحلون في مناسبات قليلة حول إمكانية التعاون مع الفلسطينيين، ونقلت "بلومبيرغ" قوله: "مسيرنا أن نعيش معاً، وعلينا أن نترك باب الحوار مفتوحاً حتى ولو كان هناك صدع في العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. أعتقد أنه عندما يكون الوقت مناسباً لمزيد من المحادثات السياسية البناءة، فإن طريق الاتصالات سيكون ممهداً".



"عربي21" ترصد أبرز ردود الفعل الإسرائيلية على خطاب عباس

عربي21 - عدنان أبو عامر 2018\3\20

رصدت "عربي21" ردود الفعل الإسرائيلية على خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خلال اجتماعه الليلة باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقال أليئور ليفي، مراسل صحيفة ידיעות أحرونوت للشؤون العربية، إن خطاب عباس اشتمل على هجوم غير مسبوق على حماس، وتهديدها بفرض المزيد من العقوبات على قطاع غزة.

في حين تساءل ديفيد فريدمان، السفير الأمريكي في إسرائيل، الذي وصفه عباس بـ"ابن الكلب"، إن كان وصفه بهذه المفردات معاداة للسامية أم نقاشا سياسيا، رافضا الحكم على كلام عباس.

بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية، قال إن تهجم عباس على فريدمان يختصر كل الحكاية، فقد تكون المرة الأولى التي تدير الإدارة الأمريكية ظهرها للزعماء الفلسطينيين، ما أفقدهم صوابهم، وهذا ما حصل مع عباس.

نفتالي بينيت، وزير التعليم الإسرائيلي وعضو المجلس الوزاري للشؤون الأمنية والسياسية، قال إن تهجم عباس على فريدمان يثبت أن الأخير خلال أقل من سنة من عمله سفيراً أمريكياً في إسرائيل، وضع نفسه في قائمة أصدقائها الحقيقيين.

يائير لابيد، زعيم حزب "يوجد مستقبل" المعارض، قال إن حديث عباس على فريدمان هو خرق فاضح يجب إدانته بكل وسيلة، وعلى الدول المانحة للسلطة الفلسطينية إدانة هذا السلوك، وفرض عقوبات على السلطة، دون العودة عنها.

غال بيرغر، مراسل الشؤون الفلسطينية في التلفزيون الإسرائيلي، كان قال إن أبا مازن خرج عن طوره، وتفسيره أن الوضع الفلسطيني وصل لطريق مسدود، وغزة ستعيش ظروفًا صعبة في قادم الأيام.

وأضاف: أبو مازن ألقى بكل كوابحه جانبا، وخطابه ينم عن حالة الضغط النفسي الذي يعيشه، والعزلة التي يشعر بها، وهواجس متلاحقة بأن أحدا يلاحقه، ووصوله لمرحلة من الإحباط بأنه لن يحصل تغيير ما في أواخر حياته، حتى إن عددا من رفاقه القريبين منه يشعرون بخيبة الأمل مما وصل إليه رئيسهم في هذه الحالة.



بماذا علّقت "إسرائيل" على خطاب عباس.. إليك أبرز الردود

حسين جبارين - عكا للشؤون الإسرائيلية 2018\3\20

رصد موقع "عكا" أبرز ردود الفعل الإسرائيلية على خطاب رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، خلال اجتماعه الليلة الماضية باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وتساءل ديفيد فريدمان، السفير الأمريكي في "إسرائيل"، الذي وصفه عباس بـ"ابن الكلب"، إن كان وصفه بهذه المفردات معاداة للسامية أم نقاشا سياسيا، رافضا الحكم على كلام عباس.

رئيس الوزراء الإسرائيلي، بينامين نتنياهو، اعتبر تهجم عباس السفير الأمريكي في "إسرائيل"، ديفيد فريدمان يعبر عن اليأس وفقدان السيطرة.

وأضاف قائلاً إن "تهجم عباس على فريدمان يختصر كل الحكاية، فقد تكون المرة الأولى التي تدير الإدارة الأمريكية ظهرها للزعماء الفلسطينيين، ما أفقدهم صوابهم، وهذا ما حصل مع عباس".

في حين قال وزير الاستخبارات والمواصلات الاسرائيلي، يسرائيل كاتس، إن "أبو مازن أثبت مجددا أنه زعيم عصابة وليس رئيس دولة".

من جهتها، علقت القناة العاشرة على خطاب عباس بالقول، "إن خطاب أبو مازن عدائي لحماس وأمريكا، ولقد دق المسمار الأخير في نعش المصالحة الفلسطينية".

أما تسيبي حوتوبيلي، نائبة وزير الخارجية الإسرائيلية، قالت "بدلاً من شجب عباس للإرهاب، يقوم بالسب والشتم وتوزيع الاتهامات".

هذا، ورأت وزيرة القضاء الإسرائيلية المتطرفة، أيليت شاكيد، أن خطاب عباس قمة التحريض الفلسطيني.



خبير في الشأن الإسرائيلي: خلافة نتنياهو مفتوحة على احتمالات عديدة

أمد/ تل أبيب - الأناضول: 2018\3\20

ما زال يتعين الانتظار عدة أشهر، قبل اتضاح مصير رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، المتهم بقضايا فساد، ولكن مسألة خلافته، لا تقل تعقيدا.

ويتصدر حزب "الليكود" اليميني الذي يتزأسه نتنياهو استطلاعات الرأي العام في إسرائيل، على الرغم من شبه الفساد التي تحوم حول زعيمه.

ولا يلزم القانون الإسرائيلي نتنياهو بالاستقالة من منصبه، حتى لو تم تقديم لائحة اتهام ضده، وإنما فقط في حال إدانته من قبل محكمة.

ولكن وسائل إعلام إسرائيلية، قالت في الأسابيع الماضية، إن توجيه لائحة اتهام ضد نتنياهو، فضلا عن تقديمه إلى المحكمة قد يستغرق شهورا طويلة.

ويطمح العديد من المسؤولين لخلافة نتنياهو في منصبه، حال خروجه من المشهد السياسي، ولكن ليس ثمة اجماع إسرائيلي على شخصية تخلفه.

وقال انطون شلحت، المحلل الخبير في الشؤون الإسرائيلية: "بما أن حزب الليكود الحاكم هو الذي يتصدر استطلاعات الرأي، فمن الطبيعي توقّع أن يكون من يخلف نتنياهو من الحزب نفسه".

وأضاف: "هناك العديد من الشخصيات في الليكود التي تطمح لخلافة نتنياهو ومن بينهم وزير المواصلات يسرايل كاتس، ووزير الأمن الداخلي جلعاد أردان، كما أن هناك حديث عن إمكانية عودة القيادي السابق جدعون ساعر إلى الحزب والتنافس على رئاسة الحزب".

وتابع شلحت: "هناك كذلك، شخصيات من خارج حزب الليكود تطمح لأن تشكل الحكومة ومنها زعيم حزب (هناك مستقبل) المعارض يائير لابيد وزعيم حزب (البيت اليهودي) نفتالي بنيت، وأيضا وزير الدفاع السابق موشيه يعالون الذي أعلن عن قراره تشكيل حزب جديد لخوض الانتخابات دون أن ننسى زعيم المعارضة ورئيس حزب (المعسكر الصهيوني) آفي غاباي".

ومؤخرا، رجحت وكالة "بلومبرغ" الأمريكية أن يكون وزير المالية الحالي، وزعيم حزب "كلنا" موشيه يعالون هو رئيس الوزراء المقبل.



واستتدت الوكالة إلى أن كحلون، المنحدر من عائلة يهودية من ليبيا، والذي يتكلم العربية فضلا عن انجازاته المالية والاقتصادية تؤهله لهذا المنصب.

ولكن استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي الأخيرة، تشير إلى تراجع واضح في مكانة حزب "كلنا" فضلا عن أن اسم كحلون لا يظهر كأحد المفضلين إسرائيليا لتشكيل الحكومة.

فالاستطلاع الأخير الذي أجراه حزب "الليكود"، ونشرت نتائجه الجمعة يسير إلى تراجع حزب "كلنا" من 10 مقاعد في الكنيست الإسرائيلي إلى 5 في حال جرت الانتخابات اليوم.

وتشير استطلاعات أخرى جرت في الأسابيع الماضية إلى هذا التراجع أيضا.

وقال شلحت: "استطلاعات الرأي العام الأخيرة لا تعطي كحلون أي إمكانية لتشكيل حكومة".

واستدرك: "ربما في حال عودته إلى حزب (الليكود)، حيث كان أصلا قياديا في الحزب قبل تشكيله حزب (كلنا) ستمنحه فرصة معينة، ولكنه لا يتحدث عن العودة إلى حزبه الأم".

ولكن يبدو أن الشارع الإسرائيلي ما زال يعتبر أن نتتياهو، هو الأنسب لتشكيل حكومة.

فالاستطلاع الأخير الذي نشرته القناة 13 الإسرائيلية في الثاني عشر من الشهر الجاري أظهر أن 36% من الإسرائيليين يفضلون نتتياهو في رئاسة الحكومة يليه لابيد بحصوله على 12% ثم غاباي بحصوله على 8% وأخيرا بنيت الذي حصل على 6% من الأصوات.

ولكن الاستطلاع نفسه، الذي شمل عينة من 558 إسرائيلي، أشار إلى أن 25% من الإسرائيليين لا يفضلون أيًا من الأسماء المطروح و 13% قالو انهم لا يعرفون من يفضلون لهذا المنصب.

وفي الاستطلاع الذي نشرته القناة الإسرائيلية الثانية في نفس اليوم قال، 35% من الإسرائيليين انهم يفضلون نتتياهو و 12% لابيد و 9% وزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني و 7% جدعون ساعر و 6% نفتالي بنيت و 4% غاباي و 2% وزير الدفاع افيغدور ليبرمان. وشمل الاستطلاع عينة من 703 إسرائيلي.

وفي هذا الصدد، قال شلحت: "من الواضح أن المعركة مفتوحة وصحيح أن نتتياهو يتقدم ولكن من ناحية أخرى فإن ليس هناك إجماع عليه وهناك نسبة عالية لم تحسم أمرها حتى الآن".

ولكن الانتخابات في إسرائيل تجري على الأحزاب، وليس الأشخاص.



وبموجب القانون فإن الرئيس الإسرائيلي، يطلب من رئيس الحزب الحاصل على أعلى عدد من المقاعد تشكيل الحكومة .

وتحصل الحكومة على تأييد الكنيست الإسرائيلي بما لا يقل 61 مقعدا في الكنيست المكون من 120 مقعد.

وقال شلحت: "المسألة هي ليست مسألة أشخاص وإنما أحزاب والشخص الذي يت رأس الحزب الأعلى تمثيلا في الكنيست هو صاحب الفرصة الأكبر بتشكيل الحكومة".

وتظهر استطلاعات الرأي العام في إسرائيل أن اليمين الإسرائيلي ما زال هو المهيمن في إسرائيل. وقال شلحت: "هيمنة كتلة اليمين واضحة وباعتقادي فإن تغيّر الأشخاص لن يغير السياسات، فالسياسة المشوهة التي ينتهجها نتنياهو ليست ناتجة عنه شخصيا فقط، وإنما هي نتاج منظومة سياسية مشوهة".



صالح النعامي العربي الجديد 2018/3/20

سواء أقدم الرئيس الأميركي دونالد ترامب على الإعلان عن خطته لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتي اصطلح على تسميتها "صفقة القرن" أم لا، فإن إسرائيل شرعت بشكل أحادي الجانب في القيام بخطوات منسجمة مع بنود الصفقة المقترحة وفقاً إلى تسريب صادر عن مكتب أمين سر منظمة التحرير صائب عريقات، كما قامت بخطوات تجاوزتها أحياناً، بهدف ضمان الوفاء بمركبات خارطة مصالحتها الاستراتيجية في الضفة الغربية.

وإن كان أحد بنود الصفقة تحدث بشكل واضح عن مواصلة إسرائيل السيطرة المطلقة على منطقة الحدود الفاصلة بين الضفة الغربية والأردن، فإن إسرائيل أحدثت تحولاً على أولويات مشروعها الاستيطاني في الضفة الغربية بشكل متناسب مع تحقيق هذا الهدف. ودلت كل المؤشرات على أن إسرائيل عادت في الآونة الأخيرة إلى تغليب المسوغات الاستراتيجية على الأيديولوجية في المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، وذلك من خلال منح أولوية للاستثمار في تطوير وتوسيع المستوطنات القائمة في منطقة غور الأردن، على اعتبار أن تحقيق هذا الهدف يعزز من قدرة إسرائيل على مواصلة السيطرة على الحدود ويسدل الستار على أية فرصة لمنح الجانب الفلسطيني موطئ قدم سياسياً أو أمنياً فيها.

وقد عبّر وزير الإسكان الإسرائيلي يوآف غالانت في مقابلة أجرتها معه صحيفة "ميكور ريشون" يوم الجمعة الماضي، عن هذا التوجه من خلال تأكيده على أن "أنماط الأنشطة الاستيطانية التي تديرها حكومته تهدف إلى بلورة واقع جغرافي جديد في الضفة، وتحديدًا في منطقة غور الأردن، من خلال ضخ استثمارات هائلة لتشجيع المزيد من اليهود للمجيء للاستقرار في المستوطنات هناك". وحسبما كشفت حكومة بنيامين نتنياهو في وقت سابق، فالاستثمارات في مستوطنات "غور الأردن" هادفة إلى مضاعفة عدد المستوطنين هناك إلى خمسة أضعاف.

لكن خارطة الاستيطان الجديدة في الضفة الغربية كشفت بعض الأغراض التي هدف مصممو صفقة القرن إلى إخفائها. فإن كانت بنود الصفقة المسرّبة تحدثت عن ضم التجمعات الاستيطانية الكبرى المنتشرة على نحو 10 في المائة من مساحة الضفة الغربية لإسرائيل، فإن الهجمة الاستيطانية غير المسبوقة على غور الأردن، دلت على أن الهدف من ذلك هو تمهيد الظروف أمام ضمّ منطقة "ج" (التي أعطت اتفاقات أوسلو



سيطرة مدنية وأمنية كاملة لإسرائيل عليها، ما عدا على المدنيين الفلسطينيين)، ذات الـ 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية، و"الغور" جزء منها.

وإن كان نتتياهو قد عمل على كبح جماح ممثلي التيار الديني الصهيوني وبعض وزراء الليكود في الائتلاف الذين تنافسوا على إطلاق الدعوات لفرض السيادة الإسرائيلية على مناطق "ج"، إلا أن قرار حكومته التركيز على تطوير المشروع الاستيطاني في "الغور" وتوسيعه هدف لبلورة وقائع جديدة تمهيداً للضم.

في الوقت ذاته، فإن كبار قادة حكومة تل أبيب حرصوا أخيراً على إلزام أنفسهم أمام الجمهور الإسرائيلي بجملة من الالتزامات منسجمة مع ما ورد في البنود المسربة لصفقة القرن. وإن كان أحد البنود تحدث عن أن إسرائيل احتكرت لوحدها الصلاحيات الأمنية في جميع مناطق الضفة الغربية، لكن نتتياهو كرر في أكثر من مناسبة، أن "إسرائيل لن تفرط باحتكارها الصلاحيات الأمنية في الضفة الغربية".

وإن كان احتكار إسرائيل الصلاحيات الأمنية والسيطرة على الحدود في الضفة الغربية ينسف فكرة "الدولة الفلسطينية التي يتحدث عنها أحد بنود الصفقة، فإن مسؤولين كباراً في إسرائيل لا يترددون في الكشف عن أن أقصى ما يمكن أن يحصل عليه الفلسطينيون في الضفة هو "حكم ذاتي".

ومن الواضح أن إسرائيل من خلال تطبيقها لأفكار "صفقة القرن" من جانب واحد تلقى دعماً صامتاً من الإدارة الأميركية بقيادة دونالد ترامب. وكما كتبت كرولين كليغ، المستشارة الإعلامية السابقة لنتتياهو في مقال نشرته "معاريف" أخيراً، فإن "الولايات المتحدة يمكن ألا تعلن عن موافقتها على ضمّ مستوطنات الضفة الغربية، لكنها في الوقت ذاته لن تتخذ في المقابل أي موقف ضد إسرائيل في حال أقدمت على هذه الخطوة".

إلى جانب ذلك، إن سلوك السلطة الفلسطينية، على الرغم من اعتراضها على صفقة القرن، يسهم في بلورة بيئة تساعد إسرائيل على تطبيقها من جانب واحد. فعندما ترفض قيادة السلطة عملياً تطبيق التوصيات الصادرة عن الجلسة الأخيرة للمجلس المركزي الفلسطيني، للردّ على قرار ترامب نقل السفارة الأميركية للقدس المحتلة، تحديداً التوصية بوقف التعاون الأمني، فإن هذا يساعد على توفير بيئة أمنية مناسبة لتعاظم الاستيطان اليهودي في الضفة.



وقد كشف تحقيق نشر أخيراً في موقع "ولا" أن "مستوطنات الضفة الغربية قد تحوّلت إلى هدف للسياسة الداخلية الإسرائيلية بسبب تحسن الأوضاع الأمنية، وذلك بفعل التعاون الذي أبدته أجهزة السلطة الأمنية. إلى جانب ذلك، فإن سلوك الأنظمة العربية يشجع إسرائيل على تطبيق بنود الصيغة، فالأنشطة الاستيطانية في أرجاء الضفة الغربية المعلن عنها أخيراً لم تفلح في إقناع الحكومات العربية في الإقدام على أية خطوة احتجاجية عليها. كما أن المشاريع الاقتصادية بين إسرائيل وبعض الدول العربية تسهم بشكل مباشر في تعزيز بيئة الاستيطان. فمشروع "قناة البحرين"، المتفق عليه بين الأردن وإسرائيل، يهدف، ضمن أمور أخرى، إلى تدشين محطة تحلية مياه ضخمة في مدينة العقبة يتم بواسطتها تزويد مستوطنات غور الأردن بالمياه.

تم بحمد الله

